

الكويز. والشرق أوسطية

سهيلة زين العابدين حماد

الهدف الظاهر للكويز دفع عجلة السلام في الشرق الأوسط، والحقيقة هي طعم لجر البلاد العربية للتطبيع مع «إسرائيل»، وفرض الشرق أوسطية، أي الهيمنة «الإسرائيلية» على المنطقة

ويرتب التزامات متكافئة. وقد سبقت تركيا دول المنطقة في توقيع هذا الاتفاق مع واشنطن بعد تدشين التحالف العسكري مع تل أبيب عام 1996، وتم إنشاء أكثر من خمس مناطق صناعية مؤهلة في تركيا تنفيذاً للاتفاقية. أما الأردن فكانت الدولة التالية لتركيا انضماماً لهذه الاتفاقية عام 2001م. والهدف الظاهر للكويز دفع عجلة السلام في الشرق الأوسط، والحقيقة هي طعم لجر البلاد العربية للتطبيع مع «إسرائيل»، وفرض الشرق أوسطية، أي الهيمنة «الإسرائيلية» على المنطقة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعسكرياً وإعلامياً، وهناك أربع دول عربية من بينها دولتان خليجيتان كما يبدو قد بلعت هذا الطعم وستطبع مع «إسرائيل» سنة 2005 من أجل الكويز. وعند قراءتنا لكتاب «الشرق الأوسط الجديد» لرئيس الوزراء «الإسرائيلي» السابق شيمون بيريز تتضح أمامنا خيوط هذه المؤامرة التي ألبسها بيريز لباس الحمل الوديع، وحمامة السلام التي ترفرف في الأجواء، وهو يدس سموم الغدر والهيمنة اليهودية «الإسرائيلية» السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على البلاد العربية، إذ نجده في دعوته إلى السلام، يطالب الدول العربية فقط دون «إسرائيل» أن تخفض من تكاليف تسليحها، وأن توفر ذلك في سبيل التنمية الاقتصادية والثقافية، ونجده يذكر ميزانيات التسليح في البلاد العربية، ولا يذكرها في «إسرائيل»، كما نجده يدعو إلى القضاء على الأصولية الإسلامية، وإنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة تضم «إسرائيل» جاعلاً للكيان

كلمة كويز (Q.I.Z) اختصار إنجليزي لعبارة: «المناطق الصناعية المؤهلة» التي طرحها الكونجرس الأمريكي في 1996؛ وهذه المناطق توافق عليها الحكومة الأمريكية، بينما يتم تصميمها من قبل السلطات المحلية في الدول الراغبة في توقيع الاتفاق كمنطقة مغلقة ومحددة، وتدخل صادرات هذه المنطقة إلى الولايات المتحدة دون حصص أو رسوم جمركية أو ضرائب أخرى.

ويشترط للاستفادة من «الكويز» والحصول على الإعفاء أن يكون المنتج قد تم إنتاجه في المناطق الصناعية المؤهلة وفقاً لقواعد المنشأ المعمول بها لدى جمارك الولايات المتحدة، وأن يتضمن نسبة مكون «إسرائيلي» لا تقل عن 8٪ وتصل إلى 17٪، وأيضاً نسبة أخرى من المكونات الأمريكية قد تصل إلى 15٪.

وقواعد المنشأ يقصد بها الأنظمة التي تحدد نسب المكونات أو المدخلات التي تم استخدامها في صناعة أو إنتاج السلعة؛ مما أضفى عليها صفة «السلعة»، ويؤدي لإمكانية كتابة «صنعت في دولة كذا» عليها، ومن ثم لا يجوز اعتبار أي سلعة تجارية جديدة أو مختلفة لمجرد أنها خضعت لعمليات جمع أو تغليف بسيطة لا تغير خصائصها من الناحية المادية.

غير أنه في الوقت الذي يمنح فيه «الكويز» إعفاءات للسلعة المصدرة من المنطقة الصناعية الداخلة في الاتفاق؛ فإنه لا يمنح السلعة الأمريكية الواردة أية إعفاءات بمعنى أن الالتزامات غير متكافئة، أي معاملة تفضيلية من جانب واحد، بعكس اتفاق التجارة الحرة، فإنه يمنح مزايا وإعفاءات

واقصدياً، وإشاعة الفاحشة والمخدرات والمسكرات لنكون بلا عقول، فيسيطروا علينا، ويجعلوا منا خدماً تابعين لهم.

ويعلن بيريز التمسك بفلسطين وعدم التخلي عنها، فيقول: «ونحن شعب ذو حزم، وما من قوة على وجه البسيطة تستطيع أن تحملنا على مغادرة هذه الأرض بعد خمسين جيلاً من العيش في الشتات «الدياسبورا» خمسين جيلاً من الاضطهاد والعذاب والإبادة، لن نتزحزح من المكان الوحيد في هذه الدنيا الذي نستطيع فيه أن نجد استقلالنا، ونكفل سلامتنا، ونعيش باحترام وشرف مع جيراننا، إننا نريد إقامة جيرة صادقة مع جيراننا».

ويقول: «السلام بين «إسرائيل» وجيرانها العرب سيخلق البيئة المواتمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية. إن التوافق، وقبول العرب بـ«إسرائيل» كاملة ذات حقوق ومسؤوليات متساوية، سيخلق نوعاً جديداً من التعاون، لا بين «إسرائيل» وجيرانها فحسب، بل بين البلدان العربية أيضاً، وذلك يغير وجه المنطقة، ومناخها الأيديولوجي».

ويقول بيريز: «هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الأوروبية».

ومما ينبغي أن يدركه المتهافتون على اتفاقية «الكويز» أنها ليست ذات أية ميزة للموقعين عليها؛ إذ توجد أسواق بديلة عن السوق الأمريكية معفاة أيضاً، وبشكل كامل، من الجمارك، وهي دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرون ودول الكوميسا الإفريقية التسع عشرة، ودول

الزعامة لهذه السوق باعتبارها مالكة لوسائل التقنية الحديثة التي تفتقر إليها البلاد العربية، مطالباً بتخطي كل الحدود والحواجز، وربط المنطقة بشبكة موصلات، وتشغيل خط حديد المدينة - دمشق ماراً بحيفا، ونقل المياه إلى الصحارى، ومنها صحراء النقب، وداعياً إلى تشجيع السياحة بين دول المنطقة، وتشجيع التعاون الزراعي ضارباً المثل بالتعاون الزراعي بين «إسرائيل» ومصر، و«إسرائيل» والمغرب.

والذي نعرفه عن هذا التعاون أنه أثر في خصوبة التربة والأفراد في مصر، وأن البذور الزراعية «الإسرائيلية» كانت معالجة بجينات تؤثر في خصوبة الإنجاب لدى الذين يتناولونها، فالطماطم تبدو في الظاهر ضخمة، ولكن تجدها مليئة بالماء، ولا طعم لها، وسرعان ما يفسد معظمها قبل بيعها، وأحياناً قبل قطفها، والذين زرعوا أراضيهم من البذور «الإسرائيلية» أصيبوا بإفلاس كبير، كما لا ننسى المبيدات الحشرية المسرطنة التي أعطتها «إسرائيل» لمصر، والتي أدت إلى زيادة انتشار مرض السرطان في مصر بشكل كبير، وفي البلاد العربية التي تستورد منتجات زراعية من مصر، ولا سيما بين الأطفال، كما أن محصول القطن في مصر تضرر كثيراً، وكذا إنتاج الزيتون في المغرب. فالتعاون «الإسرائيلي» في أي مجال يستهدف التخريب والتدمير لنا. ولن يسعى اليهود لتنمية اقتصادنا البتة، بل هم يريدون التسلل إلى مجتمعاتنا عن طريق السياحة والسوق الشرق أوسطية المشتركة، والوحدة الثقافية للسيطرة علينا فكرياً وثقافياً

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي ستصبح جماركها صفرا في المائة بداية من هذا الشهر.

وبإمكان الشركات الصناعية النسيجية غير المستفيدة من «الكويز» التصدير إلى السوق الأمريكية مع دفع الجمارك المطلوبة منها، التي تراوح نسبتها بين 8% و34% حسب نوع المنتجات النسيجية، وتقل نسبة الجمارك عن ذلك بالنسبة للصناعات الأخرى مثل المنتجات الجلدية ومواد البناء والسيراميك وغيرها. غير أنه يمكن لتلك الشركات تعويض نسبة الجمارك التي ستدفعها من خلال تقليل تكلفة عملية الإنتاج بنفس النسبة دون أن تضر بجودة المنتج.

ومن هنا، ضرورة توعية رجال الأعمال بأنه في ظل «الكويز» يمكن أن ترفع «إسرائيل» أسعار المكونات التي تستخدمها المناطق الصناعية نظرا لاضطرار الاستيراد، وهو ما يمكن أن يزيد في التكلفة بالمقارنة مع سعر المكونات نفسها في حالة استيرادها من أسواق أخرى، وبالتالي يمكن أن تزيد الكويز نسبيا من قيمة تكلفة السلعة النهائية إلى جانب التخوف من رداءة بعض المكونات «الإسرائيلية» التي ستنعكس بالطبع على جودة السلعة النهائية التي يتم تصديرها؛ مما يسيء إلى سمعة منتجات البلد المصدرة لها. ولعل أمثلة استيراد عدد من السلع «الإسرائيلية» من بذور وغيرها من التي كان لها أضرار فادحة هو خير دليل، إضافة إلى الهيمنة الاقتصادية «الإسرائيلية».

suhaila_hammad@hotmail.com